DOI: https://doi.org/10.52981/jfsl.v10i1.2219

منهجية البحث العلمي عند المحدثين وتطبيقاتها في المنهج المقارن

د/ محمد الأمين بله الأمين الحاج•

ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى بيان ملامح المنهجية المعرفية الإسلامية التي أرسى دعائمها وابتكر قواعدها علماء المسلمين في عصر تدوين السنة النبوية، في جهود البحث في التعامل مع السنة النبوية ونقد السند والمتن، إرساءً لقواعد البحث العلمي لدى علماء المسلمين. إنّ تعامل العلماء اليوم في أبحاثهم بطريقة مختلفة لما عليه علماء الحديث في الأمس، لا يلغي أسبقية علماء الأمس في هذا الميدان، فذلك شأن كل العلوم؛ إذ بدأت ملامحها عامة وخطوطها عريضة، ثم وضِّحت وفصِّلت وقنّنت مع تطور الزمن وتضافر الجهود.

كما يأتي البحث محاولة لربط الجانب التأصيلي في مجال أسلمة المعرفة بالجانب التطبيقي، خدمة للسنة النبوية، ويتناول بالدراسة الحديث عن مناهج يكثر استخدامها في الوسط العلمي، كالمنهج المقارن إذ يتم التعريف به كما هو عند أرباب المناهج العلمية في العصر الحديث، وإيراد نماذج من استخدام المحدثين له في أبحاثهم الحديثية، مما يؤكد استخدام المحدثين في مناهجهم للتعامل مع السنة النبوية لمناهج البحث في شتى أنواع العلوم الحديثية. و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ثم الاستقرائي.

• أستاذ مساعد/ جامعة الجزيرة/ معهد إسلامية المعرفة.

مقدمة:

لابد لنا هنا أن نقف على فذلكة تاريخية عن بداية التدوين والتصنيف في زمن التابعين، حتى نقف على المجهودات العلمية التي بذلها المحدثون في خدمة السنة النبوية، حيث كان أول من صنف في الإسلام ابن جزي، وقيل: مالك بن أنس للموطأ، وقيل: الربيع بن صبيح، ثم جاء البخاري و مسلم و الدارمي و أبو داود و النسائي و ابن ماجة و أحمد، فكان لكل منهم طريقةً ومنهجاً في جمع السنة وتصنيفها١. فمن المصنفين من قصرت همته على تدوين الحديث مطلقاً؛ ليحفظ لفظه ويستنبط منه الحكم، كما فعل الإمام أبو داود الطيالسي وعبد الله بن موسى الضبي وغيرهما. ومنهم من أثبت الأحاديث في مسانيد رواتها، فيذكر مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ويثبت فيه كل ما رواه عنه، ثم يذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهكذا واحداً بعد واحد، كما فعل الإمامان أحمد بن حنبل و الحميدي وغيرهما. ومنهم من يُثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها، فيجمع الأحاديث تحت الأبواب، فإن كان الحديث في معنى الطهارة ذكره في باب الطهارة، وإن كان في معنى الصلاة ذكره في باب الصلاة، كما فعل الإمام مالك في الموطأ، واقتدى به من بعده كالبخاري ومسلم، وكذا أصحاب السنن كأبي داود والترمذي وغيرهما. ومنهم من استخرج الأحاديث التي تتضمن ألفاظاً لغوية ومعاني مشكلة، فوضع لها كتاباً قصره على ذكر متن الحديث وشرح غريبه وإعرابه، ولم يتعرض لذكر الأحكام، كما فعل الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن قتيبة. ومنهم من ذكر الأحكام وآراء الفقهاء، كما فعل الإمام الخطابي في معالم السنن، ومنهم من قصد ذكر الغريب دون متن الحديث، كما فعل الإمام أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي وغيره. ومنهم من قصد استخراج أحاديث تتضمن الترغيب والترهيب، وأحاديث تتضمن أحكاماً شرعية، فدوّنها وفق ترتيب معين، كما فعل أبو محمد البغوي في المصابيح.

١/ ملامح المنهج العلمي في السنة النبوية:

عند البحث و الدراسة في مناهج المحدثين يتبين لنا أن المنهج الإسلامي في الرواية منهج ملاحظة مباشرة، وتجربة تقوم على التثبت والتحري، والدقة في النقل، والصدق في الأداء، وهذا المنهج فيه الكثير من خصائص المنهج العلمي، فهو منهج استقرائي يقوم على التجربة والملاحظة المباشرة، ويبدأ من الجزئيات، وينتهي بالكليات. وليس هو منهج أسلافنا في الرواية فحسب، بل إنه المنهج المعبِّر عن روح الحضارة الإسلامية عامة، إلا إنهم – رغم أصالة هذا المنهج ودقته عندهم – لم يكونوا يبدون اهتماماً لإظهار ملامح هذا المنهج والخيوط العريضة التي يدور في فلكها، بل كانوا يتعاملون في غالب أحيانهم على أن سامع أقوالهم خبيرٌ بمقاصدهم، مدركٌ لأساليبهم. وكذلك كان الشأن في كل الأوساط العلمية التي

تناولت ميادين العلوم الأخرى. وهذا ما يجعلنا نميز بين منهج المتقدمين والمتأخرين؛ إذ لا ندَّعي أن المتقدمين قد تعاملوا مع أنواع المناهج المعروفة اليوم بمسمياتها وخصائصها الراهنة، بل إنهم كانوا ينطلقون وفق عمليات فكرية تقودهم إلى النتيجة، لا بشكل منظم منسق مسبق، بل بشكل طبيعي دون تعقيد وترتيب وتنظيم، وهذا ما جعل أبحاثهم تحمل روح المنهجية العلمية دون أسمائها وشكلياتها. وهذا ما يجعلنا نوقن بوجود المنهجية العلمية في أبحاثهم، كما نوقن بضرورة أن نركز في أبحاثنا على إبراز ملامح المنهجية ومعالمها، وفق الأطر المنهجية الحديثة.[٢] ولكي يزداد الأمر وضوحاً يمكن القول: إن كثيراً من موضوعات علم أصول الحديث التي تناولها المتقدمون قبل المتأخرين بالبحث والدرس، تحتاج بحثاً منهجياً للوصول إلى حكم صادق فيها، وخذ على سبيل المثال: المنهج الاستقرائي، فإنك إذا نظرت إلى علم أصول الحديث وجدت كثيراً من مباحثه مبنية على الاستقراء؛ فقضية التواتر، والعدالة، وعدم الشذوذ، والتعليل، والقطع بثبوت الخبر وظنيته، وقضية الغرائب والتفرد، والمتابعة والشاهد، والمحكم من الحديث، والناسخ والمنسوخ، والمبهم، والمسلسل، والمعنعن، وغيرها من القضايا، جميعها تقوم على الاستقراء، ولا يمكن الحكم بوجودها؛ نفياً أو إثباتاً، أو بتوصيفها إلا بعد أن يقوم الناقد باستقراء جزئيات بحثه ليعطي تعميمه في المسألة. ولا بدّ من الملاحظة أن غاية هؤلاء العلماء في سعيهم إلى الدقة والموضوعية، كانت دوماً الوصول إلى مرضاة الله تعالى بنصرة دينه وذب الكذب والخطأ عن سنة نبيه ﷺ.

الفصل الأول
مفاهيم ومصطلحات

١-**المنهج لغةً:** المنهج و المنهاج: الطريق الواضح، والنهج من نهج الطريق: أبانه وأوضحه، ونهجه: سلكه، قال تعالى: {لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً}[المائدة: ٤٨]. وباستعراض هذه الكلمة نجدها تدور حول ثلاثة معان:الأول: الطريق المستمر: قال الراجز:

من يك ذا شك فهذا فلج ماء رواء وطريق نهج

الثاني: الطريق المستقيم. الثالث:الطريق البين الواضح.٣

٢- **المنهج اصطلاحاً:** عرف المنهج في المصطلح بأنه:"خطة منطقية لعدة عمليات ذهنية أو حسابية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها"٤. كما قيل: "هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"٥.

٣- **المقصود بمناهج المحدثين:** من التعريفات آنفة الذكر نلاحظ أنه يقصد بمناهج المحدثين :الطرق التي سلكها الأئمة المحدثون في رواية الأحاديث، والتعليق عليها، وتصنيفها، بحسب شروط معينة، أو بمعنى آخر :أصولهم في نقدهم الرواة ومروياتهم، واصطلاحاتهم في فنهم، وشروطهم في تصنيف كتبهم، ومواردهم فيها، وكل ما يتعلق بهذه المسائل٦. واستناداً إلى هذه المعاني، وتماشياً مع أهداف البحث، يمكننا تعريف منهج المحدثين: بالكيفيات العملية المنظمة التي كان المحدثون يتعاملون بها مع نقد الحديث النبوي الشريف سنداً ومتناً، وجرحاً وتعديلاً، وشروط الجارح والمزكي، والتصحيح والتضعيف وما يتعلق بذلك من ضوابط وأصول، والتصنيف وما يلحق به من قواعد عامة أو خاصة، والأسس التي ساروا عليها في ذلك.

٤- **المحدث:** هذه مرتبة من مراتب العلماء المعنيين بدراسة السنة المتخصصين فيها، وهذه المراتب على النحو التالي: أمير المؤمنين في الحديث، حجة، حافظ، محدث، مسنِد . وقيل هذه المراتب أولها الطالب، وهو الراغب في الحديث المبتدئ فيه، ثم المحدث، وهو الأستاذ الكامل، وكذا الشيخ والإمام بمعناه، ثم الحافظ، وهو الذي أحاط علمه بمائة ألف حديث متناً وإسناداً، وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً وتاريخاً، ثم الحجة، وهو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث٧.

وباستعراض ما استعملت فيه هذه الكلمة نجد أن لها ثلاثة معان من حيث الاصطلاح وهي٨: عند المتقدمين المحدث مرادف للحافظ، **أما** عند المتأخرين: أن من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع بين رواياته واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وهو دون الحافظ، و في عصرنا المحدث أقل شأناً، وأقل حفظاً، إذ ينظر لكل عصر بحسبه.

ثانياً: أنواع مناهج المحدثين:

يمكن تقسيم مناهج المحدثين باعتبارات متعددة، منها:

1- العموم والخصوص :حيث توجد مناهج عامة اتبعها جميع المحدثين في الرواية والتحمل والكتابة ونحو ذلك، ومناهج خاصة تتعلق بشروط كل إمام في الأسانيد والمتون التي أوردها في مصنفه.

2- التقديم والتأخير :حيث اعتمد الأئمة المتقدمون أسلوباً وطريقة تناسب قِصَر أسانيدهم وزيادة ضبطهم، وسار الأئمة المتأخرون على منهاج مغاير لذلك، يتوافق مع طول الأسانيد وقلة الضبط ونحو ذلك.

3- التشدد والتساهل :لم يتفق الأئمة المحدثون على منهج واحد في التصنيف أو في الحكم على الرجال بالضبط أو العدالة وغير ذلك، وإنما تنوعت مناهجهم وتباينت، وعندما تمت المقارنة بين كتبهم وأحكامهم على الرجال وجدنا منهم المتشدد والمعتدل والمتساهل.

ثالثاً: فوائد معرفة مناهج المحدثين:

إذا أردنا أن نتناول الفوائد التي يجنيها الباحث وطالب العلم من معرفة مناهج المحدثين، لا يمكن أن نحصيها ولكن يمكننا باختصار شديد أن نلخصها في الآتي:

١/ الوقوف على طريقة اختيار الأحاديث وترتيبها بالنسبة إلى بعضها، حيث يفيدنا ذلك في معرفة الناسخ من المنسوخ، والراجح من المرجوح، وطرق الجمع بين الأحاديث المختلفة، وشرح الغريب، وذلك بمقارنة الروايات ببعضها، وتمييز المدرج في الحديث من نص الحديث.

٢/ التعرف على شروط الأئمة أصحاب المصنفات، وتمييز المعتدل من المتشدد والمتساهل منهم، فما يصححه ابن حبان قد لا يصححه البخاري، وما يصححه الحاكم قد لا يوافقه على تصحيحه الذهبي أو غيره.

٣/ معرفة الطرق التي تم بها تحمُّل كل حديث وأداؤه، سماعاً أو عرضاً أو إجازة أو وجادة أو غير ذلك من طرق التحمل والأداء، وذلك يفيد في معرفة المتصل والمنقطع ونحو ذلك.

٤/ معرفة مكانة ومنزلة أصحاب المصنفات، والوقوف على ما بذلوه من جهد في رواية الحديث ونقده.

٥/ معرفة طرق التصنيف، حيث يفيد ذلك في معرفة طرق تخريج الأحاديث، كما أن معرفة مناهج المحدثين في تدوين الحديث وضبطه يفيدنا كثيراً في تحقيق المخطوطات الحديثية.

٦/ تنمية الفكر العلمي والمنهجي، وصقل مهارة البحث، وإيجاد روح الإبداع والرغبة في التطوير وفق أسس علمية مدروسة ومناهج دقيقة.

رابعاً: المناهج العامة للمحدثين:

من خلال البحث والدراسة نجد تنوع مناهج المحدثين واختلاف أساليبهم وطرقهم، إلا أننا نجد أنهم اتفقوا على مبادئ ومناهج لم يحيدوا عنها، ورغم أنهم لم يدونوا تلك المناهج أو يسطِّروها في كتبهم، إلا أنهم ورثوها عملياً لطلابهم ومن أتى بعدهم، فصارت تلك المناهج سمة للمشتغلين بهذا الفن الجليل، يأخذه اللاحق عن السابق، وهذا لم ينف وجود مناهج خاصة لكل إمام منهم، التزم بها وسلكها في مروياته أو مصنفاته، وحسبنا في هذا المقال أن نقف على مناهجهم العامة التي اتفقوا عليها، ثم نُعرِّج فيما بعد على مناهجهم الخاصة. ونقصد بالمناهج العامة للمحدثين في هذا البحث : الكيفيات والأساليب والطرق التي سلكها جميع المحدثين أو اتفقوا عليها في طلب الحديث أو روايته أو كتابته وضبطه أو تحمله وأدائه، وسوف نتعرض لأبرز تلك المناهج .

خامساً:المنهج العلمي: هذا المصطلح يعني فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون. ويضاف إليها كلمة علمي لتؤكد مميزات استعمالاتها[٩]. وسنقف في هذه الدراسة على المنهج المقارن.

سادساً:البحث العلمي: هناك تعريفات كثيرة للبحث العلمي عند العلماء؛ ولكن نذكر هنا بعض هذه التعريفات: عرف البحث بأنه:" طريقة يمكن بها حل المشكلات المعقدة، وذلك في محاولة من الباحث لتعميق جذور المعرفة الإنسانية[١٠] . وعرف البحث بأنه طريقة تفكير. وتارة يعرف ب: طريقة النظر في الحقائق المتراكمة التي تم تجميعها لتتحدث عن عقل الباحث.[١١]

سابعاً: التعريف بالمنهج المقارن عند أرباب المناهج العلمية في العصر الحديث:

قبل أن نقف على هذه التطبيقات العملية من مناهج المحدثين، لابد لنا من تعريف المقارنة في اللغة: فنجدها مصدر من الفعل الرباعي المزيد قارن يقارن مقارنة، وأصلها ثلاثي من الفعل قَرَن. وتأتي بمعنى المصاحبة والملازمة، والشد والضم والوصل والجمع[١٢]. أما في الاصطلاح فإن المقارنة هي: العملية التي يقوم فيها الباحث ببيان أوجه الاتفاق والتشابه أو الاختلاف والتعارض بين القضية أو القضايا موضوع البحث[١٣]. ومنهج المقارنة من المناهج الأصيلة في الفكر البشري، وهو من المناهج التي لم تدرس بشكل معمق، بل إن كثيراً ممن تكلموا عن المناهج أغفلوا هذا المنهج، مع أن المقارنة فطرة بشرية، فضلاً عن أنها منهج أصيل في الفكر السليم، فالإنسان بطبعه يقارن بين الأشياء ويوازن، حتى يستطيع بعد ذلك أن يتخذ قراره الصحيح، يقول أبن المبارك:" إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"[١٤]. وهو عبارة عن الموازنة والمقارنة بين النتائج التي توافرت من الاستقراء، ودراسة هذه النتائج، وقياس بعضها على بعض، للوصول إلى الحكم الصحيح، وكان منهج المقارنة من أهم أسس

النقد التي اعتمدها المحدثون، ومن أكثر الوسائل تعويلاً عليها في حكمهم على الرواة ومروياتهم .

٣/ تطور منهج البحث العلمي في الحضارة الإسلامية:

يتبين لنا تطور ملامح المنهجية العلمية ومعالمها، وفق الأطر المنهجية الحديثة، منذ بداية تصنيف وتدوين السنة النبوية كما أسلفنا ذلك، وارتباط ذلك التطور بموضوعات علم أصول الحديث التي تناولها المتقدمون قبل المتأخرين بالبحث والدرس، وهذا ما يميز الحضارة الإسلامية عن غيرها، ولا أدلَّ على الابتكار في هذا المنهج من النظرة التاريخية إلى كيفية حفظ الأمم لكتبهم المُنْزَلة على أنبيائهم، نجد أن الجو كان فارغاً من أي تأصيل أو أثر من قاعدة تتبع في أصول حفظ الوثائق وضبطها، بل كان واقع الأمم مظلماً؛ إذ فرَّطت في كتبها المقدسة، وتلقفت أقاويل وأقاصيص خرافية لَبَّست بها كتب دينها، مما يدل على خطورة المهمَّة العظمى التي تحَمَّلَها الصحابة رضي الله عنهم، ليؤدوا الحديث كما سمعوه، وكما قاله رسول الله ﷺ وخاصة في الفترة التي أعقبت انتقاله إلى الرفيق الأعلى ﷺ .

أ/ عرف علماء المسلمين منهج البحث العلمي مع نزول القرآن:

من المعلوم سلفاً أن الإنسان عبر تاريخه الطويل في حالة بحث مستمر في أشياء الكون وظواهره ومحاولة فهمها، وتفسيرها وتطويعها لخدمة الإنسان، والارتقاء بحياته، ومما لا شك فيه أن التطور الحاصل على المنهج بوصفه طريقة التفكير السليمة للعقل البشري كان بطيئاً جداً، فقد استغرق هذا التطور عدة قرون حتى وصل إلى شكله الحالي، وهذا ما يجعلنا نقول –ونحن نحاول تتبع هذه الفكرة في العصور الإسلامية– إنَّ المنهج قد اتكأ على نتاج العصور السابقة، وكان من الطبيعي أن يفيد العرب من الحضارات والمناهج والمعارف السابقة لهم، فالحضارة الإنسانية عِقْدٌ متصل الحلقات، والحضارة الإسلامية حلقة الوصل بين ما قبلهم من اليونان والهنود وحضارة أوروبا في عصر النهضة، إلا أن المسلمين لم يكونوا ناقلين لعلوم من سبقهم فحسب، بل أضافوا إليها كثيراً من العلوم والفنون ذات الأصالة العلمية. فالمنهج التأملي هو الموسوم بعلم المناهج ولم تعرف كلمة المنهج بمعناها الاصطلاحي في أوربا إلا مع عصر النهضة الحديثة، وذلك حين صاغ (بيكون) قواعد المنهج التجريبي في كتابه (الأورغانون الجديد)، واكتشف (ديكارت) قواعد المنهج الاستنباطي وأعلن ذلك في كتابه (مقال عن المنهج)، وعلى ذلك يكون القرن السادس عشر الميلادي هو القرن الذي شهد ميلاد المنهج العلمي في أوربا بمعناه الاصطلاحي المعروف[١٥]. أما علماء المسلمين فقد عرفوا المنهج العلمي مع نزول القرآن الكريم، الذي وجه وحث على النظر والتأمل، ودعا إلى البرهان والدليل، ومحاورة أهل الكتاب وعبدة الأوثان، وأمر بالتعرف على العلل والأسباب.

ب/ سبق المحدثون في تأسيس منهج البحث العلمي:

كما أسلفنا آنفاً أن علماء المسلمين قد استفادوا من التوجيهات القرآنية، وصاغوا قواعد البحث العلمي المنظم في جميع المجالات، ما كان منها في مجال التوثيق للأخبار والمرويات، وما كان منها في مجال القضايا والأحكام، وما كان في مجال علوم الكون والإنسان وسنة الله في الأنفس والآفاق، وكان لهم فضل السبق والريادة في تأسيس المناهج العلمية في البحث، وفي تطبيقاتها في المجالات المعرفية المختلفة مع التناسب بين المنهج والمجال المعرفي المستخدم فيه، ومع مراعاة حدود العقل وإمكانياته، وفق قواعد سهلة وبسيطة ومفيدة[١٦]. لقد اتبع علماء المسلمين في جهودهم العلمية أساليب مبتكرة في البحث، فاعتمدوا على الاستقراء والملاحظة، واستعانوا بأدوات القياس للوصول إلى النتائج العلمية، ونبغ كثيرون، منهم: الحسن بن الهيثم، وجابر بن حيان، ومحمد بن موسى الخوارزمي، والبيروني، وأبو بكر الرازي، وابن سينا، وغيرهم.

ج/ الأصول الفلسفية لمناهج البحث العلمي:

نجد أن أزمتنا المعرفية تتمثل في قضية مناهج البحث العلمي،إذ أن الاعتقاد الذي كان يسود في الأوساط العلمية لدى الباحثين –شرقيين وأوروبيين– أن قضية المنهج تعود إلى أرسطو، يقول الدكتور توفيق الطويل في ذلك: "أن المنطق الأرسطاليسي قوبل في العالم الإسلامي –حين توالت تراجمه– أحسن مقابلة، فسرعان ما اعتبرته المدارس الإسلامية –على اختلاف نزعاتها وتباين أغراضها– قانون العقل الذي لا يرد، والمنهج العلمي الثابت؛ تعاريفه وحدوده ثابتة، وأحكامه وقضاياه مسلَّمة، وأقيسته منتجة لليقين وموصلة إلى العلم، وبهذا حلَّ الباحثون مشكلة المنهج في العالم الإسلامي، إنَّ هذا المنهج كان أرسطاليسياً، إنْ كان في كلياته وإنْ في تفصيلاته "[١٧]. ولهذا السبب تأتي هذه الدراسة متناولة نشأة المنهج في العالم الإسلامي لتثبت مجانبة هذه الفكرة للصواب؛ إذ كانت الروح الإسلامية تستمد مقوماتها من بيئة مخالفة، وجنس مخالف، وتصور حضاري جديد، وتنأى أشد النأي عن النظر في العوالم اليونانية الفكرية من ميتافيزيقيا وفيزيقيا وغيرهما. فكان من الضروري أن يكون لها منهج في البحث مختلف أشد الاختلاف عن منهج اليونان، تستمد مقوماته من حضارتها العلمية بحيث يكون طابع تلك الحضارة الأساسي وجوهرها الوحيد، ويؤكد ذلك أنَّ للمنهج ارتباطاً وثيقاً بالأصول الاعتقادية، "فإذا كانت العقيدة مادية كان المنطق المسيطر على الأجوبة منطقاً مادياً، وإن كانت العقيدة تصورية مثالية نَحَتْ نظريات البحث منحىً تصورياً مثالياً.[١٨] وهنا يمكننا القول بأن أصول الإيمان الإسلامية، لا بدّ أن تكون هي الأصول الاعتقادية الأولية لمناهج البحث العلمي لمنطق الإسلام ونظريته المعرفية، وبالمثل فإن الأيديولوجيات أو الفلسفات والعقائد الجاهلية هي الأصول الفلسفية لمناهج البحث عند أصحابها، سواء استطاعوا أن يوفقوا بين هذه العقائد وبين هذه المناهج أو تعسفوا في ذلك، فإنهم لا يمكنهم إنكار الصلة الوثيقة بين العقيدة والمنطق أو

بين العقيدة والمنهاج [١٩]. وهذا ما يجعلنا نعتقد أن الفكر الإسلامي تجاوز الحدود الصورية لمنطقِ أرسطو، بل وعارض المنهج القياسي العلمي وخرج على حدوده، إذ إن الأقيسة المنطقية أحكام ذهنية، والموجودات الخارجية متشخصة، فالتطابق بينهما غير يقيني؛ لأن المادة قد تحول دون ذلك، يقول الدكتور محمد زيان عمر: "وقد ظل المفكرون فترة طويلة يسيرون داخل دائرة أسلوب أرسطو، حتى حمل العرب شعلة الحضارة الفكرية للإنسان، فكان لهم فضل وضع الفكر الإنساني في مساره الصحيح على طريق الأسلوب العلمي في البحث، فالفكر العربي في جوهره فكر تجريبي تجاوز حدود المنطق الصوري، حيث اهتم العلماء العرب بالملاحظة والتجريب بجانب التأمل العقلي، كما اهتموا بالتحديد الكمي واستعانوا بالأدوات العلمية في القياس، ولا يستطيع الدارس للنهضة العلمية الإسلامية أن يغفل اهتمام العرب بالتجارب للوصول إلى المعرفة. ولذلك نجدهم نبغوا في العلوم التي تعتمد على الاستقراء وعلى اختبار الحقائق اختباراً تجريبياً مثل الفلك والطبيعة والكيمياء وغيرها "[٢٠]. ضف إلى ذلك اتكاء الفكر الأوروبي في عصر النهضة على نتائج أبحاث علماء المسلمين، وإلا كانت نهضته تتأخر عصوراً كثيرة، وهذا بشهادة علماء الغرب أنفسهم، يقول سارتون Sarton أحد مشاهير العلماء الأمريكيين في تاريخ العلوم: "لقد كان العرب أعظم معلمين في العالم في القرون الثلاثة: الثامن، والحادي عشر، والثاني عشر الميلادي، ولو لم تنقل إلينا كنوز الحكمة اليونانية لتوقف سير المدنية بضعة قرون، فوجود حسن بن الهيثم وجابر بن حيان وأمثالهما كان لازماً وممهداً لظهور غاليليو ونيوتن، ولو لم يظهر ابن الهيثم لاضطر نيوتن أن يبدأ من حيث بدأ ابن الهيثم، ولو لم يظهر جابر بن حيان لبدأ غاليليو من حيث بدأ جابر"[٢١] . ويقول بريفولت Briffault :"إن ما يدين به علمنا لعلم العرب ليس هو ما قدموه لنا من اكتشافهم لنظريات مبتكرة غير ساكنة. إن العلم يدين للثقافة العربية بأكبر من هذا؛ إنه يدين لها بوجوده... إن علم النجوم ورياضيات اليونان كانت عناصر أجنبية لم نجد لها مكاناً لائقاً في الثقافة اليونانية. قد أبدع اليونان المذاهب وعمموا الأحكام، ولكن طرق البحث، وجمع المعرفة الوضعية وتركيزها، ومناهج العلم الدقيقة، والملاحظة المفصلة العميقة، والبحث التجريبي، كانت كلها غريبة عن المزاج اليوناني. إن ما ندعوه بالعلم ظهر في أوروبا كنتيجة لروح جديد في البحث، ولطرق جديدة في الاستقصاء، طريق التجربة والملاحظة والقياس، ولتطور الرياضيات في صورة لم يعرفها اليونان. وهذه الروح وتلك المناهج أدخلها العرب إلى العالم الأوروبي "[٢٢]. فالنهضة المعرفية الغربية، ومناهج البحث العلمي يعود الفضل فيها إلى علماء المسلمين كما شهد بذلك المنصفين من علماء الغرب، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن العلماء المسلمين كانوا متوجهين بكليتهم إلى صياغة النظريات التي ترسم حدود التفكير البشري وتوضح سمات المنهج العلمي، بل إن الأمر قد يكون على العكس من ذلك، فهم رغم تفوقهم العلمي في تلك العصور، إلّا أنَّ توجهم ركّز على تطوير العلوم لا على ابتكار

نظريات تحكم تلك العلوم؛ لأنهم كانوا يسيرون في أبحاثهم وفق منهج علمي تشربته عقولهم عملياً، وإن لم تكن قد رسمته أقلامهم نظرياً . وهذا كانت له أسباب تبرره، منها ما قاله روزنتال: "إن الشرق لم يستسلم الاستسلام كله لخطر إحلال الفلسفة الكلامية المحدودة النطاق محل التراث الفكري الخصب المتنوع، أما الغرب الذي لم يكن يعرف شيئاً يذكر سوى الفلسفة الكلامية، فقد أدى به فقره الفكري إلى وضع نظام صارم للبحث العلمي. وبما أنه لم يكن عند الغربيين سوى عدد محدود من الأفكار لم يبق لديهم سوى تشريح هذه الأفكار ثم إعادة تركيبها مرة بعد أخرى، وهذه الطريقة التي اتبعها الغرب أسفرت عن خلق ألوان رفيعة من طرق العرض الأدبي "[٢٣]. هذا ما يتعلق بالعلوم عموماً، أما ما يخص علم الحديث فإنه ليس يخفى على أحد أنَّ هذا العلم الذي ابتكره جهابذة علماء الحديث قام على منهج علمي بلغ القمة في دقته، ذلك أن نقاد الحديث اتبعوا كل الوسائل العلمية والنقدية التي من شأنها أن تصل إلى الحكم الصادق على الراوي، من تحليل واستقراء ومقارنة، فالمنهج الإسلامي في الرواية منهج ملاحظة مباشرة، وتجربة تقوم على التثبت والتحري، والدقة في النقل، والصدق في الأداء، وهذا المنهج فيه من خصائص المنهج العلمي الشيء الكثير، فهو منهج استقرائي يقوم على التجربة والملاحظة المباشرة، ويبدأ من الجزئيات، وينتهي بالكليات. وليس هو منهج أسلافنا في الرواية فحسب، بل إنه المنهج المعبِّر عن روح الحضارة الإسلامية عامة. وكذلك كان الشأن في كل الأوساط العلمية التي تناولت ميادين العلوم الأخرى. وهذا ما يدعونا أن نوقن بوجود المنهجية العلمية في أبحاثهم، وأن نركز في أبحاثنا على إبراز ملامح المنهجية ومعالمها، وفق الأطر المنهجية الحديثة.[٢٤] ويمكن أن نقول هنا: إن كثيراً من موضوعات علم أصول الحديث التي تناولها المتقدمون قبل المتأخرين بالبحث والدرس، تحتاج بحثاً منهجياً للوصول إلى حكم صادق فيها، وخذ على سبيل المثال: المنهج الإستقرائي، فإنك إذا نظرت إلى علم أصول الحديث وجدت كثيراً من مباحثه مبنية على الاستقراء؛ فقضية التواتر، والعدالة، وعدم الشذوذ، والتعليل، والقطع بثبوت الخبر وظنيته، وقضية الغرائب والتفرد، والمتابعة والشاهد، والمحكم من الحديث، والناسخ والمنسوخ، والمبهم، والمسلسل، والمعنعن، وغيرها من القضايا، جميعها تقوم على الاستقراء، ولا يمكن الحكم بوجودها؛ نفياً أو إثباتاً، أو بتوصيفها إلا بعد أن يقوم الناقد باستقراء جزئيات بحثه ليعطي تعميمه في المسألة. ولا بدّ من الملاحظة أن غاية هؤلاء العلماء في سعيهم إلى الدقة والموضوعية، كانت دوماً الوصول إلى مرضاة الله تعالى بنصرة دينه وذب الكذب والخطأ عن سنة نبيه ﷺ. مما يدل على خطورة المهمَّة العظمى التي تحَمَّلَها الصحابة رضي الله عنهم، ليؤدوا الحديث كما سمعوه، وكما قاله رسول الله ﷺوخاصة في الفترة التي أعقبت انتقاله ﷺ إلى الرفيق الأعلى .

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية لمناهج المحدثين على المنهج المقارن

من خلال دراستنا لمناهج المحدثين في نقد الحديث متناً وسنداً نستطيع أن نستنتج أنَّ المحدثين كانوا سباقين في استخدام مناهج البحث العلمي في دراساتهم، وكانت أبحاثهم في الجرح والتعديل في ميدانه التطبيقي ملتزمة بذلك، وهم من وضع قواعد البحث العلمي التي يعتمد عليها في نقد الرواية، وقواعد التصنيف للرواة، وهم من وضع قواعد التسوية في القبول للروايات والآثار، و يُعَدُّونَ أولَ من أسس لهذا العلم؛ الأمر الذي ينقض دعوى السبق الغربي في ابتكار علم المناهج؛ إذ وجدنا أن المحدثين كانوا يلتزمون منهجية البحث العلمي في دراساتهم، قبل ظهور (بيكون) ودوره في صوغ المناهج [٢٥] . وهذا لا يعني أننا نريد القول بأن هذه المناهج كانت تُدرَّس في أسسها النظرية كما هو الحال اليوم، فلا نستطيع أن نجزم بذلك، بدليل أن المسلمين لم يلتفتوا لذلك أصلاً، بل كانوا يُخضِعون أبحاثهم لمعايير المنهجية العلمية من الدقة والأمانة والموضوعية، وكانت أفكارهم مبنية على أسس منهجية، وكان ذلك يظهر في الحقل التطبيقي، إدراكاً منهم أنَّ أيَّ عَمَل عِلْمي جاد يجب أن يكون كذلك، وكانوا يدركون ذلك، دون حاجة للحديث عن أمر كان شائعاً معروفاً. أما في العصر الحاضر الذي كثرت فيه الأهواء والأغراض الدنيوية، وشاب الفكرَ الإنساني لوثةٌ مادية، وهبط مستوى الوعي الإنساني إلى الحضيض، فإنَّه لا بدّ من إزاحة الغبار الذي غطى معالم الطريق الصحيح، وأول خطوة في ذلك تنبيه العقل إلى ضرورة السير وفق القواعد المنهجية، لتكون النتائج التي تصدر عنه بعد ذلك ذات بعد علمي موضوعي بحت، وهو ما برع فيه الغربيون في عصرنا هذا.كما ينبغي التنبيه إلى أنَّ ادعاء السبق المنهجي عند المحدثين، لا يعني أن هذه المناهج كانت تحمل ذات الأسماء المعروفة اليوم، فهذا ادعاء غير صحيح؛ إذ كانت عملية التحليل تتم، دون أن يكون لها اسم مفرد، وكانت المقارنة تسمى المعارضة أو المقابلة أو السبر. أما الاستقراء فإن المتأخرين قد عرفوه باسمه الصريح، فكان يقال: فلان من أهل الاستقراء، بخلاف المتقدمين الذين كانوا ربما عبروا عنه بالجمع أو التتبع. وقد قام المحدثون باستخدام مناهج البحث العلمي جميعها في تعاملهم مع نقد السنة النبوية سنداً ومتناً ولكن سنقتصر في هذه الدراسة بذكر نماذج تدلل على استخدام المحدثين لمنهج البحث المقارن مع بيان بعض الأمثلة المؤكدة لما نقول، سنكتفي هنا بنماذج لاستخدام المحدثين لهذا النوع من المناهج، أحدها المعارضة في العمل الحديثي، وما يبين استخدامهم للمقارنة على صعيد الرواة، والآخر يوضح استخدامهم للمقارنة على صعيد المرويات.

أولاً: المقارنة بين الروايات في العمل الحديثي:

يمكن أن نقف على نماذج من استخدام المحدثين للمقارنة بين الروايات في الحديث؛ من خلال ما بينه لنا ابن حبان من أثر المعارضة في العمل الحديثي، من ذلك ما رواه عن ابن معين حيث قال:"جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد ؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفسا عن حماد بن سلمة، فقال. والله لاحدثتك. فقال: إنما هو وهم (٣)، وانحدر إلى البصرة واسمع من التبوذكى فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد ؟ قال سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا وأنت الثامن عشر. فقال: وما ذا تصنع بهذا ؟ فقال: إن حماد ابن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شئ علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه. "[٢٦].

من هذه القصة يظهر للباحث تماماً ما تشغله المعارضة بين الروايات والمقارنة بينها من مساحة كبيرة في العمل الحديثي، وما يبنى عليها من نتائج في الحكم على الرواة ومروياتهم .

كما نجد أن المحدثين استخدموا هذا المنهج في حالات كثيرة منها: موازنة روايات الحديث الواحد بعضها ببعض لمعرفة الشاذ، ومثال ذلك: ما رواه يونس بن عبد الأعلى قال: قال: لي الشافعي: "ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف ما روى الناس"[٢٧]. وحكى أبو يعلى الخليلي القزويني نحو هذا عن الشافعي وجماعة من أهل الحجاز ثم قال: "الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة فما كان غير ثقة فمتروك ولا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به"[٢٨]. وذكر الحاكم أن الشاذ هو الحديث الذي ينفرد به ثقة عن الثقات وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة". والمحفوظ والمنكر والمعروف، والمضطرب والمقلوب والمصحف والمدرج، وغير ذلك من أنواع علوم الحديث. ومثال المقلوب: ما رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد بن عمرو النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: "إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤهم بالسلام"[٢٩] . فهذا حديث مقلوب قلبه حماد بن عمرو أحد المتروكين فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة كما رواه مسلم من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد الدراوردي كلهم عن سهيل، قال أبو جعفر العقيلي: "لا يحفظ هذا من حديث الأعمش إنما هو من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه ولهذا كره أهل الحديث تتبع الغرائب"[٣٠]. وهذا المنهج أصيل في العمل النقدي لدى المحدثين، بل إنَّ بعض العلماء قد جعل عمل المحدثين يقتصر على ذلك، كما فعل الأعظمي

في كتابه منهج النقد، وهو يقوم على مجموعة من الأدوات التي تخدم هذه المنهج وتسهم في تفعيله. ولقد استخدم المحدثون هذا المنهج منذ وقت بعيد لدراسة المتون من حيث الصحة والضبط والتأكد من نسبتها إلى النبي ﷺ.

كما يمكننا القول بأن منهج جمع طرق الحديث والجمع بينها من أميز مناهج المحدثين في نقد الرواية سنداً ومتناً، يقول الإمام مسلم في ذلك:"فبجمع هذه الروايات بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، وتبين ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ"[٣١]. وبهذا المنهج يقوم الباحث بالمقارنة بين سلاسل الأسانيد وبين المتون في الخبر الواحد، فقارن المحدثون في مناهجهم بين روايات عدد من الصحابة، والمقارنة بين روايات المحدث الواحد في أزمنة مختلفة، والمقارنة بين مرويات عدد من التلاميذ لشيخ واحد، وبين رواية ورواية أقرانه، والمقارنة بين الكتاب والذاكرة، والكتاب والكتاب[٣٢]، فبفضل هذه المقارنات نجح المحدثون في معالجة عدد كبير من نصوص السنة النبوية فأ ثبتوا المدرج، وميزوا ألفاظ رسول الله ﷺ من غيرها من شراح الحديث، وعرفوا التعارض بين الأحاديث وهو ما يعرف عندهم بالاضطراب، كما عرفوا التقديم والتأخير في المرويات" القلب"، كما اكتشفوا أيضاً ما وقع من تصحيف وتحريف، و حددوا الزيادات في ألفاظ الحديث، وعرفوا المرسل والمنقطع والمقلوب، والشاذ والمنكر والمدرج وغيرها، وتنقسم المقارنة إلى نوعين: المقارنة العامة، والمقارنة الخاصة. ولا بدّ من توفر شرطين اثنين حتى تكون المقارنة علمية، وهما: الاشتراك؛إذ ينبغي للقضيتين أو القضايا الخاضعة للمقارنة أن تعرف الإشكال نفسه، سواء على المستوى المنهجي أو المستوى الموضوعي. وذلك كالمقارنة بين منهجَيْ مفسرين، أو بين منهجي محدثَيْن، فلا بدّ من وجود الأساس الذي تبنى عليه ركائز المقارنة في كل أجزاء الموضوع التي يتركب منها؛ إذ لا يعقل مثلاً أن نبحث عن مقارنة بين الأصوليين والمحدثين في استعمال القياس؛ لأنَّ أحد جانبي المقارنة مفقود وهو القياس عند المحدثين، والآخر؛ المقابلة التزامنية: بمعنى أن ينظر الباحث إلى عناصر المقارنة بمنهج تقابلي بشكل تزامني.

ثانياً: المقارنة بين مرويات الشيوخ:

ومن صور المقارنة أيضاً في السنة النبوية نجد أن النقاد يعمدون إلى حديث من يريدون تبيين حاله فيعارضونه بحديث الثقات الحفاظ، لينظروا أيوافقهم أم يخالفهم، فإن وافقهم في أغلب حديثه، ولو من حيث المعنى، حكموا بأنه ضابط لحديثه، ولا تمنع المخالفة النادرة من وصفه بذلك –وإن كان حديثه الذي خالف فيه مردوداً بحد ذاته–، وإن لم يوافقهم وغلبت عليه المخالفة فهو الذي ترد روايته، يقول ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة –ولو من حيث المعنى– لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير

المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نَحْتَجَّ بحديثه "[٣٣]. وهذا الذي نتحدث عنه قد يولّد إشكالاً في نفوس بعض الناس، فكيف يحكم النقاد على حال الرواة اعتماداً على المقارنة، وهذا الراوي الذي يُقارَن به كيف ثبت أنه أصل يقارن به أولاً، حتى صار يقارن حفظ غيره بحفظه؟ والجواب: أن الأئمة النقاد جعلوا الشيوخ المتفق على حفظهم وإتقانهم لمروياتهم أساساً للمقارنة، وذلك بعد أن درسوا أحاديثهم فوجدوها موافقة لأحاديث غيرهم من الشيوخ. وبعبارة أخرى: فإن المحدثين قاموا بعملية مقارنة لمرويات كل شيخ على حدة، ثم وسّعوا الدائرة شيئاً فشيئاً، فمن وجدوا أنه يوافق الأغلب من التلامذة جعلوه أصلاً يقارَن به، ومن وجدوه يكثر من المخالفة لم يولوه هذه الرتبة. وهذا ليس على إطلاقه، فقد يجدون أن بعض كبار المتقنين قد أخطأ في شيخ معين أو زمان معين أو مكان معين، ولذلك أخرجوا هذا الصنف من دائرة أن يكون أصلاً يقارن به في هذه الحالات الخاصة . أما أن يكون مصدر كونه أصلاً لأن يقارن به نابعاً من موافقته للأصول الثابتة، كالقرآن، أو السنة الثابتة، أو المقاصد والأصول الشرعية، فهو أمر بعيد؛ لأن كثيراً من الأحاديث التي تروى وهي موافقة للكتاب أو السنة مردودة عند المحدثين، بل إن مبدأ عرض السنة على بقية مصادر التشريع من الأمور المرفوضة عند المحدثين، فضلاً عن أن تصير الموافقة للأصول سبباً لاعتلاء أصحابها أعلى الرتب النقدية. وقد ألمح ابن أبي حاتم في تقدمة كتابه الحافل (الجرح والتعديل) إلى هذه الفكرة، فقام بترجمة واسعة لكبار المحدثين من أمثال: شعبة، والسفيانين، وابن المبارك، ومالك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، ليشير إلى أن هؤلاء هم المراجع التي يصار إليها عند الاختلاف، وبهم يقاس غيرهم . وقد سبقه إلى هذه الإلماحة مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، فقام بترتيب أحاديث كتابه وفق وثوقية الرواة، فمن كان أوثق جعله أولاً، ومن جاء بعده في الحفظ والوثوقية جعله تالياً، وكثيراً ما كان يقدم الأوثق، ثم يثني بمن يوافقه بعده، مشيراً إلى أن هذه الموافقة تنفعه في بيان ثقته أيضاً؛ إذ موافقة الثقات هي المقياس الأساس في الحكم على الرواة. وهذا المنهج المقارن الذي تحدث عنه ابن الصلاح من المناهج الأصيلة التي أرسى قواعدها الأئمة النقاد، منذ أول عهدهم بالعملية النقدية. وقد بيّن التزامهم بذلك إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين، فقد سأله إسماعيل بن علية: "كيف حديثي؟ قال: أنت مستقيم الحديث، قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، قال: فقال: الحمد لله."[٣٤] . وقد أكد على هذا المنهج بقوله: "ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان أحاديث الناس، فما خالف فيها الناس ضربت عليه، وقد ذكرت لوكيع شيئاً من حديثه عن سفيان، فقال وكيع: ليس هذا سفيان الذي سمعنا نحن منه "[٣٥]. فلا ينتظر أحد السامعين من التلامذة حتى ينتهي الشيخ من الإملاء، بل يبتدره معترضاً بأن مالكاً لا يرويه عن الزهري، إنما يرويه عن المسور بن رفاعة، فيرد سفيان بأنه قد سمعه من الزهري. ولقد كان المنهج المقارن

سائداً بين كل من الشيوخ والتلاميذ، حتى لقد جَرَّأتْ شهرةُ هذا المنهج وانتشاره بعضَ التلامذة أن يعترضوا على مشايخهم، فيردوا عليهم ما يرون أنه يخالف ما رواه غيرهم من الثقات. ولم يكن فعلهم هذا موضع استهجان أو قدح من أحد، فهذا سفيان بن عيينة يروي حديثاً سمعه من الزهري قال: أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها أنه سمعها تقول: "جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله ﷺ، فقالت:" كنت عند رفاعة فطلقني فأبت طلاقي فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير إنما معه مثل هدبة الثوب، فقال: (أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك)[٣٦]، وإذا لاحظنا كثرة رواة الحديث؛ شيوخاً وتلامذة من جهة، والروابط العلمية التي كانت تجمعهم من جهة أخرى، استطعنا أن ندرك بسهولة مقدار الجهد العظيم الذي بذله النقاد في عمليات المقارنة التي كانوا يقومون بها. ومن الأمثلة على ذلك أيضاً: ما رواه البخاري حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن أبي جمرة قال : "سمعت ابن عباس يسأل عن متعة النساء فرخص فقال له مولى له إنما ذلك في الحال الشديد وفي النساء قلة ؟ أو نحوه"، فقال ابن عباس:" نعم "[٣٧]، يريد بذلك (متعة النساء) عقد الزواج على المرأة لمدة معينة وقد نسخ أخيراً .(الحال الشديد) أي حال كثرة الرجال وتوقانهم إلى النساء مع قلة في النساء لا تسد هذه الحاجة وعلى كل فهذا رأي ابن عباس رضي الله عنهما والجمهور على خلافه وقد ثبت تحريم ذلك بالأدلة الصحيحة المشهورة وابن عباس رضي الله عنهما لا يقول بالإباحة – كما يحب أن يفهم ذوو النفوس المريضة – وإنما رخص بها بشروط وقيود كما ترى من الحديث وقد نقل أن ابن جبير قال له لقد سارت بفتياك الركبان وقال فيها الشعراء ؟ فقال والله ما بهذا أفتيت وما هي إلا كالميتة لا تحل إلا للمضطر. ورغم هذا كله فإن قوله مخالف للإجماع فلا يعتد به[٣٨].

ثالثاً: مقارنة رواية راوٍ لحديث واحدٍ في أزمنة مختلفة:

كما نجد من أنواع المقارنات في السنة النبوية أن النقاد من المحدثين يستدلون على حفظ الراوي وضبطه بثباته على صفة واحدة في الرواية، فإن من ثبت على صفة واحدة في الرواية فهو الثبت الحجة، كما يستدلون على ضعف الراوي وتخليطه باضطرابه في رواية الحديث الواحد، فإن رواه مرةً موصولاً، ومرةً أخرى مرسلاً، وتارة وقف به على صحابه، أو رواه تارة عن شيخ، وتارة أخرى عن شيخ آخر، وغير ذلك من أوجه الاضطراب، فهو المضطرب، وقد يستدلُّون بهذا الاضطراب على كذبه أو ضعف حفظه، حسب ما يحتف بالمسألة من قرائن . وإنما يتوصل النقاد إلى أن الراوي ثابت في روايته للحديث الواحد على صفة واحدة، وإن تعددت الأزمنة، أو أنه مضطرب يرويه تارة على وجه وأخرى على وجه آخر، إنما يتوصلون إلى ذلك بمقارنة المروي نفسه في أزمنة مختلفة. واستعمال النقاد لهذا النوع من المقارنة ينسجم مع مقتضيات العقول السليمة، فإنَّ العقل السليم يقضي بأنَّ من يُحَدِّث بحديث واحدٍ في أزمنة

مختلفة، ينبغي أن يسوقه سياقة واحدة في كلا الزمنين، وعُدّ فعله–بذلك– ضرباً من ضروب الكذب، إلا إن كان لديه سبب سائغ لذلك. يقول هذا، قال عروة: حتى إذا كان قابل قالت له: إن ابن عمرو قد قدم، فالقه، ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم. قال: فلقيته فسألته، فذكره لي نحو ما حدثني به في مرته الأولى. قال عروة: فلما أخبرتها بذلك، قالت: ما أحسبه إلا قد صدق، أرَاه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص"[٣٩]. قال: (إن الله لا ينتزع العلم من الناس انتزاعاً، ولكن يقبض العلماء، فيُرْفَع العلم معهم، ويبقي في الناس رؤوساً جهالاً، يفتونهم بغير علم فيضلون ويضلون)[٤٠]. قال عروة: "فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته، قالت: أحدَّثَك أنه سمع النبي. قال عروة: فكان فيما ذكر أن النبي علماً كثيراً. قال: فلقيته فساءلته عن أشياء يذكرها عن رسول الله ﷺ ولعل أول حادثة وصلتنا تحكي استخدام هذا المنهج ما رواه عروة بن الزبير عن خالته عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، فقد روى الإمام مسلم بسنده إلى عروة بن الزبير قال: "قالت لي عائشة: يا ابن أختي، بلغني أن عبد الله بن عمرو مارٌ بنا إلى الحج، فالقه فسائله، فإنه قد حمل عن النبيﷺ بمقارنة حديث واحد في سنتين، فكان إيراده للحديث نفسه، بالسياقة نفسها في زمنين دليلاً على تثبته. فقد استدلت عائشة رضي الله عنها على متانة حفظ عبد الله بن عمرو، فيسأله عن أحاديث سبق له أن سأله عنها قبل عام، ليرى أيثبت أم يتلَوّن. روى أبو الزعيزعة، كاتب مروان بن الحكم، "أن مروان دعا أبا هريرة، فأقعدني خلف السرير، وجعل يسأله، وجعلت أكتب، حتى إذا كان عند رأس الحول، دعا به، فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص، ولا قدّم ولا أخّر"[٤١]. ولم يكن استخدام هذا المنهج حكراً على السيدة عائشة رضي الله عنها، بل لقد استخدمه حتى من لم يكن من الأئمة النقاد، فهذا مروان بن الحكم يمتحن الصحابي الجليل أبا هريرة ومن ذلك أيضاً "أن هشام بن عبد الملك سأل الزهري أن يملي على بعض ولده شيئاً من الحديث؟ فدعا بكاتب، فأملى عليه أربعمائة حديث، فخرج الزهري من عند هشام، فقال (أي هشام): أين أنتم يا أصحاب الحديث، فحدثهم بتلك الأربعمائة. ثم لقي هشاماً بعد شهر أو نحوه، فقال للزهري: إن ذلك الكتاب قد ضاع، فقال: لا عليك، فدعا بكاتب، فأملها عليه، ثم قابل هشام بالكتاب الأول فما غادر حرفاً واحداً "[٤٢]. وهذا شعبة بن الحجاج يشير إلى هذا المنهج فيقول: "ما رويت عن رجل حديثاً واحداً إلا أتيته أكثر من مرةٍ. والذي رويت عنه عشرة أحاديث أتيته أكثر من عشر مرات. والذي رويت عنه خمسين حديثاً أتيته أكثر من خمسين مرةٍ. والذي رويت عنه مئة حديثٍ أتيته أكثر من مئة مرةٍ، إلا حَيَّان البارِقِي، فإني سمعت منه هذه الأحاديث ثم عدت إليه فوجدته قد مات"[٤٣]. وما هذا العود وتكرار المجيء على الرواة، إلا ليتأكد من ثباتهم أو يطلع على تغييرهم وتبديلهم .قال سفيان: "رأيت شعبة في صحراء عبد القيس، فقلت: أين تريد؟ قال: الأسود ابن قيس، أستثبته أحاديث سمعتها منه"[٤٤]. ومن هنا ندرك أهمية منهج مقارنة مرويات الراوي الواحد في أزمنة

مختلفة؛ إذ إن هذه المقارنة هي السبيل الوحيد لمعرفة ثبات الرواة أو اضطرابهم، ولولاها لما استطاع النقاد بيان رتب الرواة في هذا المجال، ولما استطاعوا معرفة ثبات الراوي من اضطرابه.

الخاتمة

وتشمل أهم النتائج والتوصيات:

أما النتائج التي توصل إليها البحث تتمثل في الآتي:

أ–رغم تنوع مناهج المحدثين واختلاف أساليبهم وطرقهم، إلا أنهم اتفقوا على مبادئ ومناهج لم يحيدوا عنها، ورغم أنهم لم يدونوا تلك المناهج أو يسطِّروها في كتبهم، إلا أنهم ورثوها عملياً لطلابهم ومن أتى بعدهم. وهذا ما يدعونا أن نوقن بوجود المنهجية العلمية في أبحاثهم.

ب–كان لعلماء المسلمين وخاصة المحدثين منهم فضل السبق والريادة في تأسيس المناهج العلمية في البحث، وفي تطبيقاتها في المجالات المعرفية المختلفة مع التناسب بين المنهج والمجال المعرفي المستخدم فيه، ومع مراعاة حدود العقل وإمكانياته، وفق قواعد سهلة وبسيطة ومفيدة.

ج– من خلال الدراسة والبحث الدقيق تأكد استخدام المحدثين في مناهجهم للتعامل مع الحديث النبوي لمناهج البحث الأكثر شيوعاً والمتمثلة في المنهج المقارن في شتى أنواع العلوم الحديثية.

د– علماء المسلمين من المحدثين هم من وضع قواعد البحث العلمي التي يعتمد عليها في نقد الرواية، وقواعد التصنيف للرواة، وهم من وضع قواعد التسوية في القبول للروايات والآثار، و يُعَدُّونَ أولَ من أسس لهذا العلم؛ الأمر الذي ينقض دعوى السبق الغربي في ابتكار علم المناهج؛ إذ وجدنا أن المحدثين كانوا يلتزمون منهجية البحث العلمي في دراساتهم، قبل ظهور (بيكون) ودوره في صوغ المناهج.

وأما التوصيات التي يتقدم بها الباحث تتمثل في الآتي:

١/ ما زالت المنهجية في إطار العلوم الحديثية وتطبيقاتها في مناهج البحث العلمي الحديث تحتاج لمزيد من البحث والدراسة في شتى مجالات البحث العلمي وفروع المعرفة.

٢/ من الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التقصي والاستقراء في مجال تطبيق مناهج المحدثين في التعامل مع الرواية كيفية إمكانية تطبيقها على المنهج التجريبي والذي كان لعلماء الحديث السبق والريادة فيه.

٣/ لابد من الاهتمام بالتركيز في أبحاثنا على إبراز ملامح المنهجية ومعالمها، وفق الأطر المنهجية الحديثة.

أهم المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

١. د. يوسف السويدي، كتاب الإسلام والعلم التجريبي، الكويت، ١٤٠٠، نقلاً عن قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية.

٢. ابن القيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله، الفروسية، مصر ، مكتبة عاطف، د.ت.

٣. ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، بدون، مؤسسة قرطبة – القاهرة.

٤. إبن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت.

٥. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي . بيروت.

٦. أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح،ط١، ١٩٨٤م، مكتبة الفارابي.

٧. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات الكويتية،ط١٩٧٨،٤م.

٨. أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق : د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض ، ١٤٠٣.

٩. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت.

١٠. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، سنن الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي،تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، بدون، دار إحياء التراث العربي بيروت.

١١. د. عبد الجواد بكر، منهج البحث المقارن، بحوث ودراسات، ط١، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠٠٣.

١٢. د. محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، مطبعة خالد حسن الطرابيشي، ط٢، جدة ، ١٣٩٥هـ،١٩٧٥م.

١٣. سعيد همام، الفكر المنهجي عند المحدثين، الدوحة، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، سلسلة كتاب الأمة، العدد(١٦)، ١٩٨٧م.

١٤. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأفكار، بيروت، دار الفكر.

١٥. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية،١٩٦٣ م.

١٦. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض.
١٧. محمد أبو الليث الخير آبادي، المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد(١٣)، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
١٨. محمد بن إبراهيم بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق : د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان،ط٢، ١٤٠٦هـ، دار الفكر – دمشق.
١٩. محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، ط ١، دار صادر – بيروت.
٢٠. محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط.
٢١. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، بدون، دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة . بيروت.
٢٢. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، سنن النسائي الكبرى، تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١، دار الكتب العلمية – بيروت.
٢٣. نصر محمد عارف، قضايا إشكالية في الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،١٩٨٦م.Quran.center1@hotmail.com .

---

١ / الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، دار الفكر، بيروت،ط٣، ١٤٠٤، ٦١١/١، وانظر: ابن جماعة، محمد بن ابراهيم، المنهل الروي، ت د. محي الدين عبد الرحمن رمضان، ط٣ ١٤٠٦، دار الفكر، دمشق،٩٢/١، وانظر السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض،٩٠/١.

٢/ عبد العزيز محمد الخلف، سبق المحدثين في استخدام مناهج البحث العلمي، ص٩.

٣ /ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (٣٨٣/٢)، تفسير الطبري،٢١١/٦،القاموس المحيط، ٢١٨/١.

٤ // عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي،دار النهضة العربية،١٩٦٣م،ص٥.

٥ / المعجم الفلسفي، معجم اللغة العربية،١٩٨٣م،ص١٩٥.

٦٦ / مناهج المحدثين، ١/١.

٧ /الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر، ت: أبو عبد الله السورقي، و إبراهيم حمدي المدني، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة،٢٢/١، و أبن الصلاح في المقدمة ، ٦١/١.

٨ /الحطة، ١٣٥- ١٤٠.

٩/ د. محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، مطبعة خالد حسن الطرابيشي، ط٢، جدة ، ١٣٩٥هـ،١٩٧٥م ، ص٤٨.

١٠/ د. عبد الجواد بكر، منهج البحث المقارن، بحوث ودراسات، ط١، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠٠٣/، ص٨.

١١/المصدر نفسه.

١٢/ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت ، ٣٣١/١٣، ومعجم مقاييس اللغة، مادة "قرن"،٧٦/٥.

١٣/مولاي المصطفى الهند، مقدمة في مناهج البحث العلمي في العلوم الإسلامية، دار الفكر، دمشق، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م، ص ١٤٧.

١٤/ محمد مصطفى الأعظمي، مقدمة كتاب التمييز، ص ٣٣. الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي،٢٩٥/٢.

١٥/ عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ص٥.

١٦/ د. حلمي عبد المنعم صابر، منهجية البحث العلمي وضوابطه، دورية دعوة الحق، العدد(١٨٣)،١٤١٦هـ،١٩٩٨، ص١٠.

١٧/توفيق الطويل، العلم والعرب في عصر الإسلام الذهبي، النهضة العربية ، بدون تاريخ، ص٣٤.

١٨/ د. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، ١٥٩-١٦٠، عالم المعرفة، المجلس الكويتي، مارس ١٩٧٨م.

١٩/ سبق المحدثين في استخدام مناهج البحث العلمي، مصدر سابق، ص ٨.

٢٠/د. محمد زيان عمر، مصدر سابق، ص ٣٣.

٢١/ نصر محمد عارف، قضايا إشكالية في الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،١٩٨٦م،ص٦١.

٢٢/د. يوسف السويدي، كتاب الإسلام والعلم التجريبي، الكويت، ١٤٠٠، نقلاً عن قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية،ص١٥٤.

٢٣/ عبد العزيز محمد الخلف، سبق المحدثين في استخدام مناهج البحث العلمي، مصدر سابق، ص ١٢.

٢٤/ المصدر السابق.

٢٥/ محمد عبده، الإسلام والنصرانية مع العلم والنظرية، دار المنار، ١٣٧٣، ص٨٤.

٢٦/محمد بن حبان البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون، ٣٢/١.

٢٧/الشذا الفياح في مقدمة ابن الصلاح، مصدر سابق،١٨٠/١، الكفاية في علم الرواية، ١٤١/١.

٢٨/الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، ١٨٠/١. وتدريب الراوي، ٢٩١/١.

٢٩/ مسند أحمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، برقم(١٠٨١٠).

٣٠/ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١٤٠٤،١هـ،١٩٨٤م، ٨٦٥/٢.

٣١/ علي سامي النشار، مناهج اتلبحث عند مفكري الإسلام نقلاً عن المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص ٥٣٤.

٣٢/ أنظر: محمد مصطفى الأعظمي، كتاب التمييز، ص٣٢ فما بعدها.

٣٣/ ابن الصلاح في المقدمة، ص ٦١.

٣٤/ د. علي بن عبد الله الصياح، جهود المحدثين في بيان علل الحديث، جامعة الملك سعود، كلية التربية، ص ٣٥.

٣٥/ تاريخ ابن معين، ٣١٩/٣، تاريخ بغداد، ١٢٢/١٤.

٣٦/البخاري ، باب شهادة المختبي، وباب الإزار المهدب، برقم(٢٤٦٩)، ومسلم، باب لاتحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها، برقم(٣٥٩٩).

٣٧/البخاري، باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زواج المتعة، برقم(٤٨٢٦).

٣٨/ المصدر نفسه.

٣٩/ مسلم في صحيحه، باب رفع العلم وقبضع وظهور الجهل، رقم (٦٩٧٤).

٤٠/ البخاري في الصحيح، باب مايذكر في ذم الرأي وتكلف القياس، رقم(٧١٦٠).

٤١/ الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، ٥٨٣/٣.

٤٢/ الرامهرمزي، الحد الفاصل بين الراوي والواعي، موقع يعسوب، ص٣٩٧.

٤٣/ ابن عدي، الكامل، ٧٥/١.

٤٤/المصدر نفسه، ص٧٦.